وقال صرح به الشيخ ابو علي الشلبي على تسليم ان الحكم ليس من اجزاء العلم
بعوارض ثانية فيه العلم هو التصور المفيد بالحكم لا التصديق الذي هو
المجموع المركب من التصور والحكم فالعلم على هذا ينقسم الى تصور فقط اي
اذا كان مجرد لا يعتبر معه حكم ولا عدمه كتصور الانسان مثلا او تصور
معه حكم كما اذا كان الانسان مع الحكم عليه بانه حادث اولا ويقال للمجموع
التصور والحكم تصديقا وهذا اصطلاح الامام على ما مر بيانه فيصح العلم
حينئذ الى التصور والتصديق واما انقسام التصور الى ضروري ومطلوب
ايضا وكذا التقسيم كما قاله ورد عليه الاعتراض ولا يتم عند من
اجاب بتلك الطريقة ان تقسيم العلم الى التصور الساذج والتصديق فوق
تقسيم ما فيه واعلم انه قد اختلفت اقوالهم في تعريف التصديق على
مذاهب الحكماء فبعضهم يقول هو الحكم كما ذكرنا اولا وبعضهم يقول
هو ادراك النسبة الحكمية وقد علمت الفرق بينهما مما مر وكلام المص
على التعريف الثاني لا انه يعني ان الحكماء ان التصديق عندهم هو
ادراك النسبة كما ذكره المص وجميع وليس قوله من قال التصديق عندهم
هو الحكم خارجا عن قوله الان الحكم مقول بالاشتراك على عندهم على
المعنيين ولعل من عبر بالحكم اراد به الادراك المذكور والتحقيق ان التصديق
عندهم هو الحكم اي ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة كما
عبر به المص والحكم مقول بالاشتراك على معنيين احدهما كذا (و ١١
ح) النسبة الحكمية التي يحكم بثبوت شيء لشيء او انتفائه عنه كحكمنا
في قولنا الانسان مثلا وانه يتصور نسبة القيام اليه بثبوتها او انتفائها وقطع
بحكم اذا قلنا الانسان قائم علم انه جعل ثانيهما عنه اي هو ان هذا التصديق
المتصور اولا واقعة وهو معنى التصديق على ما مر من ان الحكم هو ادراك
ان اولا ولا اشكال فيه قوله ويعرف بحسب ما يتصور الخ اما التصور فلا يرد

يقسم

المراد بالنسبة ما يشمل الكلية وما
سوى الجزئية فقط اي الحكم بان جزئية
الكلية
يجامع ان كلا منهما اي يتوسط بين
اسم ... ما ... زيد

عرضه المص ان يكون صحيحا او لا والاول اما وتسلسل كما سيأتي واما الثاني فيقال
من سلم في البين كما ان يكون مفيدا مثلا كما مر وجزئيا او مثبتا بين الاثبات و
سلبية قوله فهو قانون الخ العلوم هو القانون مفيدا مركبا اي بين وغيره
بعوارض تسمى بالكلي انه اسم للكل بتعريفهم وفي الاصطلاح هو حكم كلي
ينطبق على جزئياته لتعرف احكامها منه كقولنا ان الانسان الكلية تنعكس
كنفسها فانه قانون يندرج فيه قولنا الشيء من الانسان مع الانسان يمكن ان يقال
عليه من التعكس الا ان هذا كلية الجزئية صغرى والقانون كبرى ومنقول
هذه الانسان كلية وكل انسان كلية تنعكس كنفسها ينتج هذه تنعكس
كنفسها الى لا شيء من الفرس بانسان وانسان الخ الى جزئية المنقول فيه
والقانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر وحقيقة الآلة تكون
الواسطة بين الفاعل والمنفعل وهو الذي اليه كالة النجار وغيره فما
بينهما واسطة بينه وبين المنتفع وهو الذي اليه والآلة في الحس وحده
فيما المح تم في باب المفهوم واختصار والقانونية فصل خرج الآلة الجزئية
لا باب الصنائع لانها جسمانية وكل محسوس جاحد والقانون اسم
تج لعلم وقوله تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ الخ يخرج ما يعصم غيره العلم
كالنحو وغيره من العلوم العربية العاصمة من الخطأ اللساني وعن مراعاتها
اشارة الى ان المنطق ليس هو نفسه عاصما بل العمل الذي يتبعه ما يمنع الخطأ الناشئ
عنه اي الاختراعات والمنطق عاصم للعصمة مع المراعات بتوفيق الله وحقيقة
العلم هو تمام يتبين اموره معلومة للناظر اي هو الشيء الذي يتبين في اللغة كموجعل الكل
شيء في محله واما في الاصطلاح فهو جعل الاشياء المتعددة بحيث يطلق عليها
اسم الواحد ويكون لبعضها مشابهة اي بعض بالتقدم والتأخير والمراد بالامور
اجزاء ما لكن وانما اشترط التعدد في الامور لان الشيء لا يكون الا عند التعدد
كما ترى بين في نفسه والمراد بالمعلومات الاشياء الخاصة في العقل سواء كانت

Copyright © King Saud University